

**The Maghreb**

and Current Regional Transformations  
Doha, 16<sup>th</sup> – 17<sup>th</sup> February 2013

**المغرب العربي**

والتحولات الإقليمية الراهنة  
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

قدمت هذه الورقة في ندوة "المغرب العربي والتحولت الإقليمية الراهنة"،  
بالدوحة - 17 و18 فبراير/شباط 2013

# الخيارات التنموية في دول المغرب العربي.. تكامل أم تعارض

**د. نعيمة البالي**

أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في وجدة بالمغرب

لدول المغرب العربي قواسم مشتركة؛ فلها نفس الدين واللغة والتقاليد والتاريخ هي صلة وصل بين إفريقيا وأوروبا وبين آسيا وأمريكا كانت عبر الزمن ملتقى الحضارات والهجرات اندمج فيها كل من العرب والأمازيغ... خضعت للسيطرة الاستعمارية التي لغمت المنطقة بحدود مصنعة أفسدت العلاقة بين دول الاتحاد، كما لم يخرج المستعمر حتى نسج شبكة من المصالح تضمن له ولواء الأنظمة، لكن بعد الاستقلال كانت الخيارات التنموية متباينة تختلف من دولة لأخرى تبعا لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية. اعتمدت هذه الخيارات التنموية منهجيات متعددة بسبب التجاذبات الأيديولوجية التي اعتمدها كل دولة. فلى الرغم من الاستقلال إلا أن بعض الدول بقيت للنموذج السياسي الفرنسي فاتبعت النظام الرأسمالي الليبرالي كالمغرب، بينما دول أخرى اعتمدت الأيديولوجية الاشتراكية.

فما هو واقع الخيارات التنموية لدول المغرب العربي، وكيف هي هل تتكامل مع بعضها البعض أم تتعارض؟

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال نقطتين:

1. النقطة الأولى تكامل الخيارات التنموية لدول المغرب العربي.
2. النقطة الثانية تعارض الخيارات التنموية لدول المغرب العربي.

وقبل الخوض في الموضوع من الضروري التحديد المفاهيمي لمصطلح التنمية، فالتنمية في هذا السياق لها تعاريف كثيرة ومتعددة بتعدد مجالات البحث وبتعدد المهتمين، نختار تعريفا اصطلاحيا نراه شاملا مفاده أن التنمية تعني:

"القدرة على تحويل الإمكانيات الهائلة والموارد الطبيعية إلى قاعدة لنمو استيعابي يحترم حقوق الإنسان، ويحد من الفقر، ويخلق فرصا للعمل اللائق" ولها أبعاد متعددة منها:

1. التنمية السياسية
2. التنمية الاقتصادية
3. التنمية البشرية
4. التنمية مستدامة

تتفاعل كل هذه الأبعاد فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر فلا يمكن التقليل من أهمية أي منها، يجب أن تسير هذه الأبعاد بوتيرة متساوية حتى يتحقق الهدف العام الذي هو التنمية الشاملة. تتعدد الآراء الفقهية والتجارب في إمكانية التعجيل الواحدة عن الأخرى كتعجيل التنمية الاقتصادية لتحقيق الديمقراطية كما هو الشأن في بعض الدول الآسيوية وفي أوروبا الشرقية، أو تعجيل الديمقراطية لتحقيق التنمية الشاملة كما نهجت الدول الغربية عامة.

لكن التجربة في دول المغرب العربي، وبعد مضي أزيد من ستين سنة عن استقلال دولها أثبتت بضرورة المزاوجة بين هذه الأبعاد المختلفة من أجل تحقيق التنمية الشاملة.

## أولا: تكامل الخيارات الاقتصادية لدول المغرب العربي

دول المغرب العربي الخمس هي المغرب الجزائر تونس ليبيا وموريتانيا، لها موقع جيوسراتيجي هام تتكلم نفس اللغة وتدين بالدين الإسلامي تتميز بوحدة الثقافة والتاريخ والمصير، تمتلك ثروات طبيعية متنوعة ومتكاملة فيما بينها، إذ نجد الفوسفات في المغرب وتونس، الغاز والبتروول في كل من الجزائر وليبيا والحديد في موريتانيا، إلى جانب الثروة السمكية في كل من موريتانيا والمغرب وتونس، إضافة لمجموعة من المعادن بكميات متفاوتة في كل دول المغرب العربي.

كانت الخيارات التنموية لدول المغرب العربي خيارات ذات توجهات متباينة بعد الاستقلال تعتمد على تصدير المواد الأولية وهو اقتصاد ريعي، تبنت كل من الجزائر وليبيا اقتصادا اشتراكيا منقول عن التجربة السوفياتية يهجم فلسفة حزب واحد حتى ولو تعددت الأحزاب. ما فتئت أن تحولت لاقتصاد السوق، فالتحدي الذي واجه الدول المغاربية هو الانتقال من نظام اقتصادي ريعي، تسيطر عليه الدولة مركزيا وغير تنافسي إلى نموذج اقتصادي تنافسي يضمن ويحمي المبادرة الفردية، ويتحول من رأس المال الطبيعي إلى رأس مال بشري محدث لفائض الدخل يخلق فرصا للشغل.

مع بداية الاستقلال، وضعت الجزائر استراتيجية تنموية تعتمد على مبادرة الدولة، من خلال المخططات التنموية للتطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي. فركزت على قطاع الصناعة، الذي رصدت له نسبة كبيرة من الاستثمارات 49% التي وجهتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني وزعت على قطاع صناعة المحروقات وصناعة الحديد. واستمرت الجزائر بنفس الأولويات في المخططات التنموية اللاحقة. ولم تخصص إلا 17% من الاستثمارات للفلاحة التي تركزت على زراعة الحمضيات والثمر والحبوب بدرجة أقل. هذه الاستثمارات الكبيرة تطلبت أموالا كبيرة، وفرتها العملة التي كانت تجنيها الجزائر من تصدير الغاز والبترو. إذ تعتبر الجزائر من أكبر منتجي الغاز والنفط، يعتمد اقتصادها بشكل كبير على تصدير هاتين المادتين الهامتين، والصناعات البتروكيماوية التي تمثل في مجموعها 97% من صادرات البلاد. وبالنتيجة يبقى الاقتصاد الجزائري مرهون بأسعار النفط والغاز يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، فلما انهارت أسعاره على المستوى العالمي كانت ضربة عنيفة للاقتصاد الجزائري الذي أصبح عاجزا على تمويل مشاريعه التنموية الكبرى. فكانت بداية الانتقال من **النهج المركزي الاشتراكي** نحو **اقتصاد السوق**. الذي كان ضرورة حتمية. فرضتها سياسة التقويم الهيكلي الذي أوصل الجزائر لخصوصية بعض أنشطة القطاع العام.

فعدلت الجزائر تشريعاتها من أجل وضع إطار تأسيسي وتنظيمي ملائم لتنمية القطاع الخاص الذي كان مغيبا، وبدأ العمل من أجل استقطاب الرأسمال الوطني والدولي للمشاركة في رأسمال المؤسسات العمومية التي كانت تديرها الدولة في البداية ثم أوكلت أمر تسييرها لوكالات متخصصة لترشيد تسييرها، وانتهت أخيرا بتقويت جزء من ملكية أسهمها للخاص، وهذا الأمر يتعين معه تحيين التشريعات الوطنية وجعلها ملائمة مع قوانين السوق كنزاع الاحتكار، التجارة الخارجية.

ومع انتعاش أثمان البترول والغاز انتعش الاقتصاد الجزائري ونجحت الجزائر في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتقلصت ديون الدولة. وحاليا تعمل الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وشرعت في إجراءات الانضمام. وعلى الرغم من سلسلة الإصلاحات التي أجريت على الاقتصاد الجزائري، إلا أنه يظل اقتصاد ريعيا يعتمد على عائدات المحروقات إذ لم تستطع الجزائر التأهل بعد لمرحلة ما بعد المحروقات.

أما المغرب فيمتلك 70% من احتياطي الفوسفات العالمي ويعتمد اقتصاده على الفلاحة والصناعة والسياحة وقطاع الخدمات، واقتصاد المعرفة كنموذج تنموي جديد. انتهج المغرب سياسة الانفتاح على العالم الخارجي منذ الاستقلال، وابتعد عن سياسة الانغلاق على الذات.

يصدر المغرب الفوسفات والمنتجات الفلاحية والصناعية ويستورد النفط وهذا ما يسبب له عجزا في الميزانية لارتفاع سعر النفط إذ باتت حصيد سنة واحدة من الفوسفات تمول واردات نفطية لمدة ثلاثة أشهر فقط. وهكذا ارتفع العجز التجاري الذي أدى إلى تفاقم المديونية الخارجية للدولة وبالتالي إلى تقليص قدرتها المالية التي تحول دون تنفيذ المخططات التنموية التي تضعها خصوصا وأنها ترتبط وتتأثر بعامل المناخ في فلاحيتها التي تشكل قطب الاقتصاد المغربي ورافعة أساسية للتنمية الاجتماعية، شهد القطاع الفلاحي بعد الاستقلال العديد من الإصلاحات الهيكلية لتمكين البلد من ضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو. فالاقتصاد المغربي اقتصاد فلاحي بامتياز، حيث تعيش 50 بالمئة من الساكنة في البوادي والقرى، كما أن هذا القطاع يشغل أزيد من نصف العمالة النشطة من السكان ويساهم بأكثر من 17% بالناتج المحلي الخام.

تبنى المغرب منذ الاستقلال سياسة بناء السدود، وتنمية الأراضي الفلاحية من خلال إصلاح وتطوير أساليب الري في المساحات الصغرى والمتوسطة والكبرى، وإدخال نباتات جديدة ذات عوائد مرتفعة وتحسين السلالات الحيوانية. يشجع المغرب الفلاحين لحثهم على استعمال التقنيات الحديثة لعقلنة استعمال المياه في مجال الري للتخلص من الخسوف للتقلبات المناخية، ويعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية المدرة للدخل وتنمية العالم القروي عن طريق توطيد دينامية تحديث القطاع الفلاحي، واستفادات المناطق الجبلية والواحات من استراتيجية للتنمية، والرفع من ميزانية صندوق التنمية القروية، والبرنامج المندمج لتطوير المناطق الجبلية التي تعاني من الهشاشة لتعزيز ولوجها إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وضع المغرب "مخطط المغرب الأخضر لتطوير الإنتاج الزراعي والغذائي، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشراكة بين القطاع العام والاستثمار المحلي والأجنبي، يهدف المخطط الأخضر إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة ومتوازنة مع مراعاة الخصوصيات، وتمتين الإمكانات واستثمار هوامش التطور. ومواجهة تحديات ورهانات العولمة مع الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والاقتصادية.

ويعتبر المغرب حاليا ثاني مصدر للحوامض في العالم وثاني مصدر لزيت الزيتون ومن أوائل المصدرين للخضر والفواكه عالميا. وهو من أكبر المنتجين للأسماك في العالم بفضل الواجهتين البحريتين إذ يصدر 966 ألف طن سنويا بقيمة 247

مليون أورو. إلا أن الثروات السمكية عرفت استنزافا بسبب كثرة التصدير إلى الخارج ويعمل المغرب على تامين وضمان استدامة الثروة البحرية.

وبالموازاة مع الاهتمام بالقطاع الفلاحي يعمل المغرب على تطوير قطاع الصناعة الغذائية لمواكبة التحولات الكبرى التي يعرفها العالم.

كما اعتمد المغرب على الصناعة في التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في تصحيح الاختلالات الهيكلية المرتبطة بظاهرة التخلف، ويؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج السائدة. فهو يعمل عن طريق جلب الاستثمارات الخارجية على تطوير الصناعة لمحاربة البطالة، واعتبار التصنيع خيارا تنمويا يؤدي إلى تغيير هيكل الميزان التجاري، فيقلل من الواردات لأنه يسد الحاجيات الداخلية، وينشط التصدير ويمكن من الحصول على العملة الصعبة فالتصنيع له أثر ايجابي على الميزان التجاري.

يساهم القطاع الصناعي في المغرب بحوالي 35% من الناتج الداخلي الخام وتعتبر الصناعات المغربية متطورة ومتنوعة وذات سمعة طيبة حيث يتوفر على صناعات:

- غذائية
- كيميائية (أحسن صناعة كيميائية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا) ويعتبر المغرب أول منتج للحامض الفوسفوري ب 46% من الإنتاج العالمي.
- صيدلانية (تغطي 90% من الطلب الداخلي ويصدر أيضا إلى العديد من الدول الإفريقية والاروبية ويستورد باقي حاجاته من الخارج خصوصا من فرنسا).
- ببتروكيميائية (حيث تعتبر مصفاة سيدي قاسم ومصفاة المحمدية من الأكبر على الصعيد الإفريقي)
- النسيج (المغرب من أول المصدرين للنسيج نحو الاتحاد الأوروبي)
- صناعة السيارات (فيعد تحالف شركتي رونو ونيسان أصبح المغرب من أوائل المصدرين للسيارات بأكثر من 400 ألف سيارة سنويا )
- الطائرات (الحربية والسلمية) وتركيب السفن(الحربية والسلمية)
- وصناعة الاسمنت وذلك بفضل التطور السريع في ميدان التعمير والإسكان بمشروعات ضخمة.
- صناعات ذات تكنولوجيا عالية حيث إن العديد من الشركات الأوروبية (خاصة الفرنسية والإسبانية والانجليزية) قامت بتحويل أنشطتها إلى المغرب بفضل التسهيلات المتاحة واليد العاملة المؤهلة والرخيصة وإتقان المغاربة للغات وموقعه الاستراتيجي.

ورغم الجهود المبذولة بقي الاقتصاد المغربي اقتصادا هشاً لم تستثمر بعد قوته الكامنة، خضع المغرب ككل دول الاتحاد لسياسة التقويم الهيكلي التي أخلف الموعد معها، وخضع المغرب لمسلسل الخصخصة ففتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام الخواص وحرر الأسعار وحد من تدخل الدولة، بحيث طرحت الدولة أكثر من 40 مؤسسة عمومية كبرى و25 من الفنادق إلى البيع والمناقصة بين سنتي "2003-2004"، كما ارتفعت وتيرة الاستثمارات الأجنبية والعربية بشكل لافت للنظر في السنوات الأخيرة. خصوصا مع تطوير البنية التحتية من موانئ (طنجة المتوسطي وميناء الناظور) ومطارات وطرق سيارة وبناء محطات شاطئية.

**يراهن المغرب على اقتصاد المعرفة كرافد جديد في التنمية الاقتصادية** لدوره الهام في تحريك دواليب الاقتصاد العالمي، فالإقتصاد الذي يعتمد على التكنولوجيا يعتبر تجارة مربحة. لها أهمية كبيرة في قيادة قاطرة التنمية. وتعتبر الملكية الفكرية أساس تطور اقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد دفع بالمغرب إلى نهج خيارات استراتيجية جريئة وطموحة لا مناص منها إذا هو أراد فعلا أن يساير وثيرة تطوره. كالرفع من المخصصات الموجهة لتطوير البحث العلمي التي ارتفعت في ميزانية 2013 لتصل إلى 1% وهي ضئيلة بالمقارنة مع الدول المتطورة كاليابان 3% لكنها تبقى الأعلى في دول المغرب العربي بعد تونس. بتشجيع البحث العلمي تكثر براءات الاختراع التي تتحول إلى مقاولات ابتكار والتي من شأنها المساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق فرص للعمل. وتشجع هذه الابتكارات القطاع الخاص في المساهمة في تنمية التكنولوجيا التي تنتجها الجامعات ومراكز البحث. وتعتبر مقاولات الابتكار ذات جودة عالية لها القدرة على دخول البورصات والتنافس.

كما تعتبر السياحة من ركائز الاقتصاد المغربي وهي حصيلة مختلف المخططات الثلاثية والخماسية المطبقة منذ سنة 1965. ويحظى قطاع السياحة بالأولوية في الخيارات التنموية لأنه يساهم بنسبة 7.1 من الناتج الداخلي ويؤمن 600 ألف منصب

شغل، تحتل السياحة في قطاع الخدمات موقعا هاما، وتعمل الحكومة تطوير العرض السياحي وتكوين العنصر البشري الجيد وجذب الاستثمارات. ولهذا الغرض وضع المغرب مخططا للنهوض بالسياحة الوطنية والحدودية من خلال إحداث 6 محطات سياحية مندمجة جديدة، في ست مواقع أساسية، والعمل على وترسيخ النشاط السياحي بالوسط القروي على أساس تصور جديد للاستقبال. وتمت بلورة استراتيجية وطنية للتكوين الفندقي والسياحي، تهدف إلى تطوير التكوين المهني بالقطاع الفندقي والسياحي سواء على المستوى الكيفي أو الكمي، كما تمت تعبئة موارد تقنية ومالية مهمة من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، بفضل الشراكات المتعددة مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميداء، وأيضا مع كندا وفرنسا وألمانيا. وكما يهتم المغرب بالسياحة الالكترونية، فعزز المكتب الوطني المغربي للسياحة حضور السياحة المغربية على الانترنت، عبر إطلاق موقع ويب جديد للترويج.

**ولتطوير الاقتصاد وقع المغربي على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة مما يؤهله لجلب استثمارات للتصدير لسوق تقدر بمليار نسمة ويساعده على ذلك موقعه الاستراتيجي.**

وجدت الخيارات التنموية الاقتصادية المغربية في الدستور المغربي الجديد حماية لها، فله حمولة اقتصادية كبيرة سوف تعمل قطعا على تخليق الحياة الاقتصادية في المغرب وتحقق جلبا للاستثمار عن طريق خلق جو مناسب للأعمال.

**أما موريتانيا فتعتمد على تصدير الحديد لها احتياطي من الحديد يقدر ب 10 مليار طن من النوعية الجيدة تصدر منها سنويا 12 مليون طن وتصدر النفط وكميات هامة من الجبس والذهب ولها مصائد غنية تزيد مساحتها على 195000 كلم وتصل طاقتها الإنتاجية إلى 600000 طن سنويا ويجري في حدوده الجنوبية نهر بطول 650 كلم يوفر أراضي قابلة للري تزيد عن 240000 هكتار وتعيش في ربوعه ثروة حيوانية كبيرة (تصل إلى 708 مليون رأس من الغنم 101 مليون رأس من البقر وحوالي مليون رأس من الإبل).**

رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات فمؤشرات التنمية ضعيفة في موريتانيا، تصنف موريتانيا ضمن البلدان الأقل نموا، لم يعرف اقتصادها تطورا ملموسا لارتباطه بالعوامل المناخية ( الزراعة والتربية الحيوانية) ويئن من الإفراط من استغلال الموارد الطبيعية وضعف الموارد البشرية المؤهلة على الرغم من أن نسبة الشباب كبيرة.

**أما تونس فيعتمد اقتصادها على السياحة وقطاع الخدمات بحصة % 49.8 والصناعة بحصة % 31.9 بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية، كما تشكل صادراتها من زيت الزيتون أهم الصادرات الفلاحية فهي ثالث مصدر لزيت الزيتون بعد إسبانيا وإيطاليا، وتأتي صادرات تونس من التمور في المرتبة الثانية في النشاط الفلاحي الذي يساهم بحصة % 18.3 ويعتبر الاقتصاد التونسي الأكثر نموا والأكثر تنافسية في دول المغرب العربي ، ويصنف بانتظام من الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في إفريقيا والمنطقة العربية عموما تأثر بأحداث ثورة الياسمين لكن الأمر سيتغير للأحسن بعد استتباب الأمن لأن الاستثمار الخارجي هو عمود الاقتصاد التونسي.**

تشكل الفلاحة والصيد البحري والاستخراج المنجمي والصناعة التحويلية وقطاع الخدمات أهم محددات الاقتصاد التونسي، فسجلت الفلاحة نسب نمو مرتفعة مما يمكن البلاد من تحقيق مستوى أمن غذائي كافي. ورغم تطور بقية قطاعات الاقتصاد التونسي فإن الفلاحة حافظت على أهمية اجتماعية واقتصادية حيث تأمين الشغل لليد العاملة وتساهم بنسبة محترمة من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن توطين الوحدات الصناعية ركزت في المناطق الساحلية، أما بقية المناطق الداخلية فعرفت نوعا من التهميش باستثناء باجة والقصرين التي أنشأت فيها بعض وحدات الصناعة التحويلية.

فتم إهمال الجانب الاجتماعي في التنمية والاقتصاد على الشق الاقتصادي. وهو نتيجة لخيارات اقتصادية بحيث أن التنمية الاقتصادية في تونس احتكرتها الدولة في البداية ووعدت المواطنين بتحقيق التنمية إلا أن مجموعة من العوامل جعلتها تتراجع عن قطاعات اجتماعية مهمة لصالح الخواص فتدهور التنمية الاجتماعية مما جعل تونس تعوض عن ذلك بوضع استراتيجية تنموية تضامنية وجهت بالأساس من أجل استدراك التهميش، فجاء برنامج التنمية الريفيه سنة 1973 ليقدّم للفلاحين القروض لتمويل مشاريعهم. لكنها وجهت للاستهلاك دون توظيفها في خلق ضرورات الإنتاج. فتحول القرويون لمستهلكين لا يخلقون الثروات.

فعلى النقيض من الاختيارات السياسية التي تبنتها الجزائر، عمدت القيادات التونسية مبكرا منذ السبعينات - إلى اعتماد آليات اقتصاد السوق تحذوها الرغبة في أن تحول الاقتصاد التونسي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي، حيث نهجت تونس مع مطلع الثمانينات تقويما هيكليا مكنها من تحرير تجارتها الخارجية بغرض جلب استثمارات أجنبية.

إجمالا، تم إسناد خيارات الانفتاح هاته باللجوء إلى تطوير قطاع السياحة الذي يساهم حاليا بحوالي 8 بالمئة من الناتج المحلي الخام، ويوفر الشغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لحوالي 800 ألف.

لكن الهدف الأساسي من قرار تحرير قطاع التجارة الخارجية هو تحقيق إدماج جيد للاقتصاد التونسي في النظام العالمي، حيث سارعت إلى الانضمام إلى اتفاقية الغات. ثم قامت من جهة أخرى بتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1998، حيث أن رفع الحماية الجمركية منذ 1996 وتحرير أسواق صرف العملات وتخصيص الموارد المالية المستخلصة من الخوصصة في القطاعات المنتجة، أثبت نجاعتها نسبيا. ومن شأنه أن يعضد هذا الانفتاح لتنوع مصادر الدخل الاقتصادي الوطني، بما يفتح آفاق واعدة في مجال تسويق منتجات متنوعة شملت قطاعات متعددة، أبرزها الصناعة الغذائية والنسيج والألبسة والبتروكيماويات والحديد والغاز والمواد الصيدلانية.

فانخرطت تونس في توجه جديد أملاه كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فانطلقت الخوصصة سنة 1986 تطبيقا لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تهم إجراء إصلاحات هيكلية. فالإصلاح الهيكلي لم يكن خيارا داخليا. فتخلت الدولة عن التسيير المباشر للمؤسسات العامة في القطاعات التنافسية غير الحساسة، وتفرغ الدولة لمهامها الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية التي تمس مستقبل البلاد.

فسحت الخوصصة المجال أكثر أمام الرأسمال الأجنبي، الذي من شأنه أن يفتح أمام هذه المؤسسات الأسواق العالمية نظرا لارتباطه بها وخاصة في بعض القطاعات التي تتطلب يد عاملة وفيرة على غرار قطاعي النسيج والملابس. ومناعة تونس تكمن في أن اقتصادها متنوع ونشط يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية ومنجمية وخدمية.

لكن محدودية وصغر السوق التونسية الاستيعابية، تعد عاملا لا يمكن التغاضي عنه لأنه يحد من فعالية الشركات التونسية في الأمد القصير والمتوسط، والحل يكمن في سوق جهوية مغربية. أو البحث عن شراكات تساعد في ترويج منتجاتها وهي في هذا الأمر تلقى منافسة شديدة من دول الاتحاد كالمغرب مثلا ومن دول أخرى أوروبية وإفريقية وأسيوية.

أما ليبيا فتعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم الذي تعتمد عليه في اقتصادها إلى جانب الصناعات الكيماوية، وبدأت تشهد تحسنا في قطاع الاستثمار العقاري والتجاري بعد عام 2000 قبل أن تتحطم كليا في ثورة الكرامة ضد القذافي. وتعرف السياحة نموا خاصا في المدن التاريخية الأثرية لكنها غير ذات أهمية، فالاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بامتياز يعتمد على تصدير البترول يتقاطع مع الاقتصاد الجزائري لكن الجزائر ذات عدد كبير من السكان بينما ليبيا بلد لا يتعدى سكانها 6 ملايين نسمة فهي سوق صغير تبقى معوقة دون الانفتاح.

اتجهت ليبيا في البداية نحو الصناعة التحويلية وأعطت أهمية للصناعة الغذائية، والنسيج وصناعة الورق، وصناعة الكيماويات والاسمنت وقطاع الصناعات المعدنية الأساسية. إلى جانب صناعات ثقيلة كمجمع الحديد والصلب بمصراته، وتظل السوق الليبية كالسوق التونسية سوقا ضيقة تفرض على ليبيا الانفتاح على محيطها وعلى العالم إلا أن سياستها الخارجية كانت تسيير في الاتجاه المعاكس.

فشلت دول المغرب العربي في خياراتها التنموية مما أدى لتبنيها سياسية التقويم الهيكلي وانتهاج الخوصصة، التي نجحت في بلدان ولم تنجح في بلدان أخرى لثخلف موعدها مع التنمية. فلم تنجح دول المغرب العربي على تحقيق اقتصاد يحقق الفعالية، إذ فشلت في إقامة علاقة عضوية بين الإنتاج والطلب وتطوير القدرة التكنولوجية. فلم تزل المواد الأولية هي عماد الصادرات خصوصا في الجزائر وليبيا وبقي نصيب المواد المصنعة قليل جدا. فمع الأحداث البارزة التي هزت المعسكر الشرقي تغير وجه العالم وانتهت كل التجارب التنموية لاقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية، فعصفت على دول المغرب العربي تعليمات مؤسسات برينتن وودز Bretton woods التي تسوق وتروج لاقتصاد السوق، وهو ما جعل دول المغرب العربي تخضع لبرنامج تقويم هيكلي بهدف إدخال التحرر في الأسواق وما يتطلبه من تقليص لدور الدولة إلى درجة تغيير دورها من دولة محتكرة لمفاتيح الاقتصاد لدولة تقوم بالضبط والتنظيم فقط. وعملت الغات على دعم توجه كل المؤسسات الدولية لإرساء التبادل الحر وتنميط اقتصاد العالم.

تتكامل الثروات التي تزخر بها دول المغرب العربي، وتتقارب اقتصادياتها حيث يقع اقتصادها جميعا ضمن اقتصاد السوق حاليا وإن بدرجات متفاوتة، فهذه الدول تعتمد على المواد الأولية في التصدير مما يجعلها رهينة بتطورات التجارة الخارجية. وقد يكون الأمر أبعد من هذا فاقتصاد دول المغرب العربي تبقى تحت رحمة الجهات التي يصدر إليها مثلا صعوبات المغرب في تصدير الطماطم للسوق الأوروبية المشتركة، والحظر الذي فرض على الأسماك الموريتانية بدعوى عدم ملاءمته للمعايير الأوروبية.

لكل دولة من دول المغرب العربي نوع من الصناعة، فتوجد في كل من المغرب وتونس الصناعات التحويلية والاستهلاكية، في حين تعتمد ليبيا والجزائر على الصناعات الثقيلة والبتروكيماوية، هذا التنوع الاقتصادي لبلدان المنطقة يجعل خياراتها التنموية تتكامل حيث أنه بإمكان تونس والمغرب تزويد أسواق المنطقة بالفوسفات ومشتقاته، والصناعات النسيجية والمواد الزراعية، أما الجزائر وليبيا فتستفيد منها باقي الدول من حيث مصادر الطاقة وبعض المصنوعات البترولية في حين يبقى الحديد والذي هو من أهم المعادن يمكن أن توفره موريتانيا، فالاختيارات الاقتصادية التنموية لدول المغرب العربي متكاملة تساعد على مواجهة تحديات ورهانات المستقبل.

عرفت دول المغرب العربي على مستوى العلاقات الثنائية والثلاثية تعاونا اقتصاديا ناجحا بين الجزائر وتونس وموريتانيا، من خلال اتفاقية الإخاء والتوافق، وقبله عرفت الجزائر وليبيا في السبعينيات اتفاقا اقتصاديا متكاملًا في مجال المحروقات عندما تعاونت شركة سوناطراك الجزائرية مع شركة ليهتكو LIETCO الليبية في مجال المحروقات لمواجهة الشركات العالمية، لكن تنافس كل من ليبيا والجزائر على تزويد أوروبا بالغاز تسبب في فشل هذا التعاون. ولنا نماذج كثيرة من التعاون لكنها كانت ظرفية لم تعمر طويلا، بسبب اختيارات سياسية أخرت وأعاقت التنمية في دول المغرب العربي.

لكن رغم هذه المعطيات الهامة التي تفيد أن التكامل ممكن، وهو عند غيابه له كلفة عالية، فالتجارة البينية ضعيفة جدا رغم وجود قوة كامنة، توجد هوامش هامة خاصة في المنتجات الكهربائية والنسيجية والملابس ومكونات السيارات، إضافة للبضائع، المشكل يكمن في تحرير التجارة البينية، فعلى الرغم من تخفيض الرسوم الجمركية تبقى الحماية مرتفعة، فالحوجز الغير جمركية هي التي تؤدي دورا سلبيا في إعاقه التبادل البيني. وهذه الحواجز هي خاضعة للتوجهات والسلوكيات السياسية والإدارية المتنافرة، فالتوجهات والسياسات الاقتصادية غير منسجمة بل متنافرة. ففي كل اندماج اقتصادي لابد من توفر حد أدنى من الانسجام، دخلت دول الاتحاد في مسار انتقالي بشكل متفاوت فمرت من الاقتصاد المسير إداريا وسوق داخلية محمية، تلعب فيه الدولة دورا مركزيا بل احتكاريًا، كما سبق وأن سميناه ب دولنة التنمية إلى اقتصاد يخضع بشكل متصاعد لآليات السوق مع دور جديد للدولة وهو دور الضبط والتنسيق، مع رفع الحماية وتحرير التجارة الدولية خصوصا مع انضمام جل دول الاتحاد لمنظمة التجارة الدولية (الجزائر على وشك الانضمام) مع إعطاء القطاع الخاص دورا متناميا، لا تسير دول الاتحاد على نفس الوتيرة في الانفتاح والإصلاح وهذا التفاوت يعقد التفاهم بينها، فالقطاع الخاص يلعب دورا فاعلا في الاندماج لكن قدرته على التأثير تختلف من دولة لأخرى، كما أن بلدان الاتحاد تسعى وتتنافس في الاندماج مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل المنافسة بينها تحل محل التعاون.

الوضع الراهن يمكنه أن يتغير لصالح دول الاتحاد إذا ما توفرت بعض الشروط المؤسسية، إن اتحاد المغرب العربي في اتفاقيته المبرمة في مراكش سنة 1989 احتفظ لبلدانه بحق النقض يستعمله الأطراف لتعطيل المشاريع إذ احتفظت دول الاتحاد بحقها في فرض سيادتها الوطنية، وهو يتنافى مع مبدأ تقاسم السلطة الذي يجب أن يتوفر في كل اتحاد لصالح جهاز جماعي يعمل وينفذ في المجالات التي تخول له باسم المجموعة ككل، تفعيل هذا المبدأ تدريجي ومرحلي، كما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي، فلا بد من جهاز فوق وطني تتخلى له دول الاتحاد عن جزء من سيادتها لصالح الكل، (الاتحاد الأوروبي والميركوسور بأمريكا الجنوبية). هذا التحدي يقف في وجه الاتحاد عائقا يحذر من تفعيله فالنخب السياسية الحالية لا تقبل به لانعدام الثقة بينها. فالتوجه نحو ما فوق الوطنية أمر مطلوب لمواكبة التطورات الدولية التي تعرف ميلًا نحو التكتلات الجهوية بدل الدول القطرية.

وهذا الوضع هو مشكل جوهري في اقتصاديات الدول المغاربية لأن الانتقال من الاقتصاد المسير إداريا والمحمي لاقتصاد السوق مع دور جديد للدولة والمنفتح على المنافسة التجارية غير متأصل في دول الاتحاد. فمناح الأعمال متفاوت بين دول الاتحاد، فلا بد من نقلة نوعية في المجال المؤسسي يوفر شروطا سياسية دنيا وثقة متبادلة وإيمانًا بالمصلحة المشتركة، في غياب هذه الشروط يبقى الاتحاد حبرا على ورق وتضيع حقوق الشعوب في التنمية.

كانت الخيارات التنموية قطرية فأن أوصلتنا ؟ هذا ما تجيب عنه التقارير الدولية للتنمية البشرية لسنة 2011، فوجد جل الدول المغاربية في ترتيب متدن مع بطالة منتشرة حتى في صفوف حاملي الشواهد العليا وهجرة للأدمغة التي عانت من خرق حقوقها في التعبير والعيش الكريم. كما أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع سوق العمل مع هدر مدرسي كبير إذ لا يصل إلا 3.8% من التلاميذ للجامعة في موريتانيا ، و12% في المغرب. فلم تتجح دول المغرب العربي في إحداث اختراق تنموي وتطور لافقت باهتمامها بالموارد البشرية وتعزيز مكانة الإنسان وتحسين مستوى معيشتته وأدائه ومنحه فرص الحياة الهادفة المؤسسة على صحة مديدة وتعلم مستمر وعمل كريم ورفاه مستحق وهو ما لم تتوصل له دول المغرب العربي. مع العلم أن كل خبراء التنمية يؤكدون أن اتحاد دول المغرب العربي تمكن على الأقل كل دولة من نقطتين في سلم التنمية فلماذا هذا الانكسار؟ ما هي أوجه التعارض في الخيارات التنموية لدول المغرب العربي؟

## ثانيا: تعارض الخيارات التنموية لدول المغرب العربي

من المؤكد أن فشل الدول المغاربية في تحقيق التنمية من خلال خياراتها الاقتصادية كان بسبب الاعتبارات السياسية، فغياب الديمقراطية سبب معرقل للنمو الاقتصادي، على الرغم من وجود أنظمة شمولية ديكتاتورية تمكنت من تحقيق التنمية الاقتصادية دون الديمقراطية كما كان الشأن في أوروبا الشرقية إلا أن نفس هذه الدول بعد أن انهارت الشيوعية تمكنت من تحقيق معدلات أفضل للتنمية الاقتصادية، فالعلاقة وطيدة بين العامل السياسي والعامل الاقتصادي(01).

من الأبعاد التنموية التي أثرت في تنمية دول المغرب العربي الخيارات السياسية، وغياب التنسيق في مجال التنمية المستدامة والتنافس بين دول المغرب العربي لجذب الاستثمارات الخارجية. لكن هذه النقط تتفاوت من حيث الحدة وتختلف من وقت لآخر ومن بلد لآخر.

### 1- الخيارات السياسية لدول المغرب العربي

كان الاتحاد حلم الحركات التحررية الوطنية المغاربية التي ناضلت ضد المستعمر منذ تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1948 إلى مؤتمر طنجة سنة 1958، لكن هذا الاتحاد ظل حبرا على ورق حتى بعد إنشائه سنة 1989 لعدة أسباب منها ما هو خارجي، ومنها ما هو داخلي، فبرزت منذ الاستقلال مشكلة الحدود بين البلدان المغاربية، التي كانت صنع المستعمر الذي كان يظن أنه يضم أراض مغربية أو تونسية للجزائر سيحتفظ بها لنفسه لأن الجزائر بالنسبة لفرنسا كانت تعتبر أراضي ما وراء البحار. فكان لمشكل الحدود أثر في عدم استقرار المنطقة، إلى جانب مشكل الصحراء المغربية الذي نرى بأنه مشكل مغربي جزائري بالدرجة الأولى فهو من مخلفات الحرب الباردة. كما أن انتهاج دول المغرب العربي لأيديولوجيات متباينة أثر في العلاقات فيما بين دوله، إن الخيارات السياسية لدول المغرب العربي وقفت في وجه التنمية.

تبنت من جهتها الجزائر نظاما اشتراكيا بعد الانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة، فكانت الاشتراكية أسلوبا لبناء المجتمع الجزائري في المجالات المتعددة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معتمدة على نظام الحزب الوحيد، بينما كان المغرب بلدا ليبراليا رأسماليا، فالتعارض بين الدولتين له أسس أيديولوجية سياسية جسدتها مجموعة من التوترات، وتم اتخاذ قرارات سياسية لا تزال تؤثر على علاقات البلدين إلى وقتنا الحاضر.

تنص المواثيق الجزائرية الثلاث لسنوات 1964-1976-1986 على فكرة اتحاد المغرب العربي، وتميز ميثاق 1986 بالإشارة إلى أن "اتحاد المغرب العربي تبقى من ضمن أعز مطالب أجيال المغرب العربي" لأنه حسب نفس الوثيقة تحقق التقدم والازدهار، وهو تعبير عن مرحلة الانفراج في العلاقات المغربية الجزائرية وأقولا للمعسكر الشرقي والإيديولوجية الاشتراكية عموما.

لكن الجزائر لم تعرق الديمقراطية فقد كانت منذ الاستقلال سلطوية يحكمها العسكر، لم تقو على نتائج المسار الديمقراطي الذي أوصل جبهة الانقاذ الوطني لتزعم نتائج صناديق الاقتراع، فكان أن أوقفت الجزائر المسار الانتخابي الديمقراطي فدخلت البلاد في حرب تسمى حربا " ضد الإرهاب" أنهكت الشعب الجزائري وهي في الحقيقة مجابهة بين الديمقراطية والديكتاتورية.

وشرعت الجزائر في إصلاحات شاملة تمثلت في إعطاء مزيد من الحريات وتجسيد الديمقراطية في البلاد ومن أهمها رفع حالة الطوارئ السائدة في البلاد منذ 1992 والقيام بتعديلات دستورية وهذا بعد استفتاء شعبي وإعادة النظر في قانون



الانتخابات وقانون الأحزاب. وعلى الرغم من موجات الغضب التي تظهر من حين لآخر في الجزائر إلا أن الجزائر احتوتها بإصلاحات بيضت وجهها على الساحة الدولية، وقد ساعدها في ذلك غياب ضغوطات مالية بعد انتعاش ثمن البترول في السنوات الأخيرة مما مكن الجزائر من فائض في السيولة حول لها شراء السلم الاجتماعي عن طريق الاستجابة للمطالب ذات الطابع السوسيو مهني.

أما تونس فقد انكبت بعد الاستقلال على تنمية البلاد من خلال نموذج سياسي ديمقراطي، وكان توجهها في البداية توجها اشتراكيا إلى حين 1970 حيث انقلبت للنهج الليبرالي، ولم تعرف تونس الديمقراطية الحقيقية إذ أن الحزب الحاكم استحوذ على السلطة، إلى أن أسقطته ثورة الياسمين.

أما في المغرب فقد نصت الدساتير المغربية المتتالية على التعددية الحزبية واعتبرت الديمقراطية هي الاختيار الذي لا محيد عنه، ويعتبر خيار الاتحاد خيارا مغربيا بامتياز نجده في كل الخطب التي يلقيها الملك محمد السادس في مختلف المناسبات إذ يطالب بتفعيل الاتحاد وفتح الحدود البرية المغلقة بين المغرب والجزائر منذ 1994، جاء في دستور 2011 البعد المغربي، وهو دستور جاء بمنهجية تشاركية وهذا المطلب هو رغبة أكيدة عند كل الفعاليات في المغرب من أحزاب سياسية وجمعيات، كما تم التنصيص عليه في البرنامج الحكومي الذي يقوده حزب العدالة والتنمية، إن خيار الاتحاد بين دول المغرب العربي هو خيار الشعب المغربي كله ملكا وشعبا وحكومة. عرف المغرب العديد من الإصلاحات ميزتها التغيير في ظل الاستمرارية، لكن البلاد عرفت محاولات انقلابية فاشلة وتوترات قوت الهاجس الأمني على حساب حماية الحقوق والحريات أثرت على التنمية في المغرب وأدت لهجرة الأدمغة خارج الوطن، ولما وصل المغرب لمرحلة السكتة القلبية بتعبير الملك الحسن الثاني بدأ المغرب بتبني سياسة انفتاح مع حكومة اليوسفي عبد الرحمان سيتقوى هذا التوجه مع الملك محمد السادس. عرف المغرب منذ التسعينيات من القرن الماضي خيارا تنمويا جديدا يزواج بين الديمقراطية والتنمية فبدأ ببناء دولة الحق والقانون ودولة المؤسسات، واحترام حقوق الإنسان وانتهى بتبني دستور جديد فاق سقف المطالب التي كانت تطالب بها مختلف الفعاليات في المجتمع المغربي، الدستور المغربي الجديد آلية حقيقية للتنمية لأنه يعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة.

ويعتمد المغرب على التشاركية كمنهجية جديدة في وضع خطته التنموية الشاملة، أو القطاعية بخلاف المنهجية القديمة التي كانت تعتمد المركزية، حيث نصت المادة 36 من الميثاق الجماعي لسنة 2009، على أن تضع الجماعات المحلية خططا تنموية محلية، ويحملها مسؤولية كاملة كفاعل أساسي مسئول عن تدبير شؤون السكان فيشارك كافة الحساسيات السياسية المحلية والفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والنسيج الجمعي في وضع الاستراتيجيات التنموية. إضافة لاعتماد المغرب تنظيميا ترابيا جديدا ينبني على الجهوية الموسعة، يرتكز على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن بين الجهات، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة. بدأ المغرب فعليا "ينتقل من النموذج التنموي الكبير نحو النماذج التنموية الترابية"، وهو توجه محمود، وبالفعل بدأت المشاورات بين مختلف الفاعلين وممثلي السكان من الأقاليم الجنوبية للمغرب لتحديد خياراتهم التنموية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية المستدامة، له بعد نظر يستوعب السكان المغاربة المحتجزين في تندوف متى التحقوا بأرض الوطن.

أما موريتانيا، فعرفت نظاما سياسيا تعديدا بعد استقلالها، لكن هذا النموذج التنموي السياسي كان لا يتناسب مع خصوصيات المجتمع الموريتاني الاجتماعية والاقتصادية، وقع انقلاب عسكري أطاح بالتعددية وأحل محلها نظام الحزب الوحيد، فسيطر العسكر على مقاليد الحكم، ولا يزال عدم الاستقرار هي سمة النظام السياسي الموريتاني. إذ أسقط الجيش الرئيس المنتخب بطريقة ديمقراطية. إن الديمقراطية الموريتانية هي ديمقراطية الواجهة كما كان الشأن في كل دول المغرب العربي.

وعرفت ليبيا من جهتها تعددية حزبية إلى غاية 1969 ثم انقلبت الأوضاع رأسا على عقب، بانقلاب عسكري قام به معمر القذافي الذي قضى على التعددية الحزبية وأسس نظاما للحكم فريد من نوعه في العالم، فكان حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الذي لم يكن إلا مؤسسة هامشية(2)، وتبنى الرئيس نموذجا سياسيا شعبيا منذ 1973 بإنشاء أجهزة محلية شعبية تساهم في تسيير الشأن العام المحلي. لكن هذا الاختيار التنموي السياسي أوصل البلاد إلى الخراب. وجر دول الاتحاد للنزاع من خلال دعمه لجبهة البوليزاريو ضد المغرب، كما كان يساند الحركات الإرهابية في كل المعمور والتي كلفته سنوات من العقوبات تكبدها الشعب الليبي وفوتت له مواعيد مع التنمية، خرجت ليبيا بعد الثورة بخراب واضح لأن نظام القذافي الديكتاتوري تعامل بعنف مع الثوار. كما أن موافقة دول المغرب العربي على التقيد بالخطر الدولي المفروض على ليبيا سنة 1995 خلف البلبلة في العلاقات بين ليبيا وباقي دول المغرب العربي وجمد الاتحاد المغاربي.

كانت الاختيارات السياسية في دول المغرب العربي متباينة ذات إيديولوجيات مختلفة تفتقد للشرعية، باستثناء المغرب وصلت كل الأنظمة في دول الاتحاد للحكم عن طريق انقلاب عسكري، فلم تكن تربطها بالديمقراطية صلة، فأجهزة اتخاذ القرار السياسي كلها تعين بطريقة خاصة بعيدة عن التعيين الديمقراطي النابع مباشرة من الإرادة الشعبية الصريحة والمرتكزة على الانتخابات مباشرة نزهاء ذات مصداقية، فكانت الانتخابات صورية الغرض منها تزكية شرعية القوة شرعية شعبية مزيفة. وإن كانت من حين لآخر ترفع شعار الإصلاح، ولم يأت الإصلاح الحقيقي إلا بضغط من الشعوب من خلال الثورات وكان الاستثناء من المغرب، وإلى حد ما من الجزائر.

بدأت دول المغرب العربي بخيارات سياسية متعارضة وأصبحت في النهاية متقاربة، ومع ذلك لم يتغير في حلم شعوب المغرب العربي شيء.

لهذه المسألة توضيحان: إما أن الخيارات السياسية لا أهمية لها في تحقيق التنمية لدول المغرب العربي، وهذه فرضية يفندها الواقع.

أو أن الأنظمة السياسية لم تتغير بالمرّة، ولم يكن قرار اتحاد المغرب العربي نابع من إرادة القادة السياسيين بقدر ما كان وسيلة للمحافظة على الأنظمة القائمة.

## 2- التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

النقطة الثانية التي تتعارض فيها الخيارات التنموية بين دول اتحاد المغرب العربي هي مسألة التنمية المستدامة، فكل دول الاتحاد تسعى لتحقيق تنمية مستدامة من خلال استراتيجيات وطنية في القطاع البيئي، إلا أنها على المستوى الجهوي تفتقد للتنسيق من خلال النقط التالية:

- أ- ضعف الاطار المؤسسي لحماية البيئة على مستوى الاتحاد مع وجود، اتفاقيتين أبرمتا في إطار الاتحاد لكنهما بقيتا مجمدتين، علما أن المشاكل البيئية لا تنتظر، فهي مشاكل خطيرة آنية متطورة.
- ب- تدعيم المؤسسات المتخصصة في تقييم الوضع البيئي في دول الاتحاد علما أنه لا توجد مؤسسات علمية مختصة في البيئة جهويا.
- ت- ضرورة تبادل المعلومات البيئية ما بين دول المغرب العربي، لأن المشاكل البيئية لا تعترف بالحدود.
- ث- تنسيق الجهود القطرية في مجال حماية البيئة.

صادقت دول المغرب العربي على مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة تفرض عليها ضرورة التعاون فيما بينها، لكن الخلافات بين دول الاتحاد تعيق التنسيق الفعال للمجهودات المبذولة لحماية البيئة.

## 3- التنافس بين دول المغرب العربي

تعتبر دول المغرب العربي الاستثمار الخارجي دعامة لبناء اقتصاد قوي وهي تتنافس لجلبه، وهذه من النقط التي لا نقول أن دول المغرب العربي تتعارض فيها وإنما نقول أنها تتنافس فيها، وهذه المنافسة مشروعة نجدها حتى داخل جهات البلد الواحد. والمنافسة بين دول المغرب العربي تتم من خلال تأهيل التشريعات الجالبة للاستثمار وإبرام اتفاقيات للتبادل الحر، والتنافس من أجل الانضمام للتكتلات الجهوية.

تضع دول المغرب العربي تحفيزات من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية، وهذه التحفيزات ذات طبيعة متنوعة ومتعددة. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم مستثمر في دول المغرب العربي.

تتنوع القطاعات التي تستقطب الاستثمار وتختلف بحسب المؤهلات الاقتصادية لكل دولة من دول المغرب العربي فكانت الاستثمارات التي توجهت للجزائر في مجال المحروقات، ومؤخرا تستثمر فرنسا في صناعة السيارات، وفي موريتانيا توجه المستثمرون للقطاع المنجمي، أما في تونس والمغرب فالاستثمارات الأجنبية كانت في قطاعات متعددة. أقدم المغرب على وضع الخطط لاستقطاب المستثمرين على المستوى الضريبي والجمركي، تُمنح للمستثمرين في إطار اتفاقيات أو عقود استثمار تبرم مع الدولة.

فجلب قطاع الاتصال النسبة الأهم من الاستثمارات الخارجية %44 التي توجهت للمغرب ثم صناعة السيارات %27 والطائرات... العقار %9 وقطاع الخدمات السياحة %5.5 من التأمينات وخدمات الطاقة والمعادن والبتروكيماويات(3).

وجذبت الصناعة أكبر حجم للاستثمارات فكان أهمها في التبغ والصلب ( Sonacide سوناسيد ) ، وفي الاسمنت ( CIOR ) وشركة سوماك لصناعة السيارات إلى جانب الاستثمار الفرنسي كشركة RENAUT ومجموعة SAFRAN.

وارتفعت الاستثمارات الأجنبية في المغرب سنة 2011 فتجاوزت 1524 مليار دولار بزيادة قدرها ع16% عن سنة 2010 بفضل استقراره السياسي وكانت النتيجة أن استحوذ المغرب على 33% من الاستثمارات الموجهة لإفريقيا الشمالية(4) ، مقابل 10% سنة 2010 ، حقق المغرب نجاحا في استقطاب المستثمرين الفرنسيين والأسبان واتجه نحو المستثمرين العرب خاصة من دول الخليج.

تنهج تونس من جهتها نفس السياسة التي يتبعها المغرب بل كانت سباقا لها، فمنذ أن اتبعت تونس سياسة **ليبرالية** اتجهت نحو تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية. ومن أجل ذلك منحت الحكومة امتيازات جبائية وتسهيلات في القروض في الخماسية التي تلت الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص.

عرفت الاستثمارات الخارجية في تونس انخفاضا نظرا للثورة التونسية ولأن الأمور لم تستقر بعد، إذ ضربت الثورات العربية بقوة مسألة جلب الاستثمارات نحو دول المغرب العربي. ويتضح من خلال الجدول أدناه أن المنافسة شديدة بين المغرب وتونس فيما يخص مناخ الأعمال. فترتيبهما متقارب جدا بينما الجزائر متأخرة ، ولم تسجل نتائج كل من ليبيا وموريتانيا.

ففي مجال خلق المقاولات والشركات تأتي مرتبة المغرب 56 عالميا ثم تونس في المرتبة 66 والجزائر 150 في المرتبة، من هنا نلاحظ أنه يسهل خلق الشركات في المغرب بينما يصعب الأمر في الجزائر وتبقى مرتبة المغرب وتونس متقاربتين.

كما يتصدر المغرب مجموع دول المغرب العربي في مجال إعطاء رخص البناء إذ يحتل الرتبة 79 عالميا متبوعا بتونس الرتبة 93 عالميا، والجزائر لها المرتبة 138.

ثم تتصدر تونس المجموعة فيما يخص الترتيب في الربط الكهربائي نجد تونس في المرتبة 51 عالميا، المغرب في المرتبة 92 والمرتبة الأخيرة للجزائر بالرتبة 165. إن تهيئة البنية التحتية مهم للغاية في جلب الاستثمار فهو مؤشر هام.

تعتبر مسألة نقل الملكية والملكية بصفة عامة من الأمور التي تعيق الاستثمار في المغرب، إذ نجد أراضي الجموع وغيرها مما يستوجب حلولا قانونية لأن ترتيب المغرب في مجال تحويل الملكية هو الرتبة 163 بينما تونس تتبوأ المرتبة 70 والجزائر المرتبة 172 عالميا.

تقدم كل من تونس والمغرب تسهيلات للحصول على القروض فلهما نفس المرتبة عالميا 104 بينما الجزائر فتحتل الرتبة 129 عالميا.

تنفوق الجزائر على المغرب في الترتيب الخاص بحماية المستثمر حيث رتبة الجزائر هي 82 والمغرب الرتبة 100 ولتونس رتبة أفضل منهما فلها الرتبة 49.

في تأدية الضرائب تأتي تونس في المرتبة الأولى مغاربيا برتبة 62 بينما المغرب في الرتبة 110 وأخيرا الجزائر في الرتبة 170 عالميا.

تعرف تونس من جهتها تحريرا للتجارة واندماجا في السوق العالمية بالرتبة 30 بينما المغرب في الرتبة 47 والجزائر في الرتبة 129 فهي كما سبق وأن ذكرنا لم تكمل مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية وهي تعمل على الامتثال لكل متطلبات الاندماج في السوق العالمية.

أخير وتبقى تونس هي الأحسن ترتيبا في مسألة تنفيذ العقود بترتيب 78 عالميا متبوعة بالمغرب الرتبة 88 وأخيرا الجزائر بالرتبة 126 عالميا<sup>1</sup>.

فإذا كانت محفزات الاستثمار مغربية ومتقاربة في دول المغرب العربي خصوصا بين المغرب وتونس ، فالمستثمر يجذب للدولة أكثر استقرارا وأمنًا، وذات البنية التحتية المتطورة، فما يخلق الفرق هو ذلك التمييز فيما يخص الحكامة الجيدة، والديمقراطية، والقضاء المستقل النزاهة، وإيجاد آليات لمحاربة الفساد، فيستقر الاستثمار حيث يُحترم حق الملكية وحق المبادرة والمقاول، لأنه كلما كان الحال يسعى لتحقيق الربح أولا وقبل كل شيء. ويسير الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 في اتجاه تكريس الحماية للملكية وتشجيع المبادرة الخاصة، وخلق الآليات التي تحقق النزاهة والشفافية والتي تحفز المستثمر الذي يغامر بثروته. فمؤشرات الفساد كانت مرتفعة في المغرب (6) ، نجد أن تونس لها مؤشر 3.8 بينما هولندا 8.9 وموريتانيا 2.4 فرنسا 7.

وبسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع في الدول الغربية المستثمرة خصوصا من أوروبا، فهي تعمل على استعادة استثماراتها، وتضع لهذا الغرض الاستراتيجيات المناسبة لترحيل الاستثمارات من أجل تحسين أوضاعها وتوفير الشغل والنسيج الصناعي.

وبعد التغييرات التي عرفتها دول المغرب العربي من الناحية السياسية تم القضاء نهائيا على التعارض الذي كان يرهق التنمية في هذه الدول، فبإجماع كل الاقتصاديين تكلفه عدم الاتحاد ثقيلة جدا، إذ يضيع على أقطاره نقطتين ثمينتين في التنمية، فكيف يمكن لعائل التفريط فيهما، في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، خصوصا مع تراجع قيمة عناصر القوة التقليدية من إقليم وشعب وثروات طبيعية، التي لم تعد وحدها كافية لمواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية. فالذكاء السياسي يجعل الدول تتعاون مع (السيطان) من أجل تحقيق مصالح شعوبها فكيف لا تتحد دول لها كل مقومات التكامل يجمعها كل شيء اللغة الدين التقاليد التاريخ المشترك، ولا تفرقها إلا السياسية ونزوات القادة....

بعد هذه الخيارات التنموية لدول المغرب العربي، والتي أوصلتها لتبني سياسة التقويم الهيكلي، والخصوصية وتأخر التنمية البشرية ثم الانتفاضة والثورات على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والمؤهلات البشرية، بعد هذه النهاية المأساوية للخيارات التنموية، على دول المغرب العربي، مواجهة التحديات التنموية وذلك بأن تعيد صياغة خيارات تجعلها تستفيد من الإمكانيات والموارد المتوافرة لديها ككتلة إقليمية وكجهة قادرة على الاستمرار والتواصل. لأنه لا مكان في عصر العولمة للدول الصغيرة، وخصوصا إذا كانت نامية فالشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الكبرى تفضل الأسواق الواسعة وهذا لا يتم إلا بتكامل اقتصادي حقيقي بين دول المنطقة، والذي يبقى قرارا سياسيا، أولا وقبل كل شيء.

الإحالات

<sup>1</sup> - ترتيب الدول المغربية حسب سوق الأعمال 2011

	2013 الجزائر	تونس 2013	المغرب 2013
<a href="#">Création d'entreprise</a>	150	66	56
<a href="#">Octroi de permis de construire</a>	138	93	79
<a href="#">Raccordement à l'électricité</a>	165	51	92
<a href="#">Transfert de propriété</a>	172	70	163
<a href="#">Obtention de prêts</a>	129	104	104
<a href="#">Protection des investisseurs</a>	82	49	100
<a href="#">Paiements des impôts</a>	170	62	110
<a href="#">Commerce transfrontalier</a>	129	30	47
<a href="#">Exécution des contrats</a>	126	78	88

# The Maghreb

and Current Regional Transformations  
Doha, 16<sup>th</sup> – 17<sup>th</sup> February 2013

# المغرب العربي

والتحولات الإقليمية الراهنة  
الدوحة، ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٣



مركز الجزيرة للدراسات  
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

1 – مصطفى خشم في ليبيا الجديدة هل ستحقق عائدات النفط التنمية المنشودة ، على شبكة الانترنت [www.libyaforum.org/index](http://www.libyaforum.org/index)

2 – Paul A Balta ,Le grand Maghreb : des l indépendance à l’an 2000, Paris , la découverte , 1999, pp 40 – 42

3 – Rapport 2004 Investissements Directs Etrangers CNUCED 2004

4 – Rapport 2012 Investissements Directs Etrangers

5 – تتراوح مؤشرات الفساد بين 0 حيث الفساد منتشر أي درجة عالية من الفساد و10 درجة عالية من النزاهة.

انتهى